

السيد المستشار/ المستشار القانوني

للشركة القابضة لكهرباء مصر

تحية طيبة ... وبعد ،،،

ايماء الى كتاب سيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢١ والوارد لنا بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٦ والخاص بموافاتكم بصورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الملحوظة الخاصة بشأن عدم قيام الشركة بتعديل النظام الأساسي (وفقاً للقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات التوصية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) وكذلك صورة من النظام الأساسي لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء .
مرفق لسيادتكم صورة من الملحوظة الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الخصوص وكذا صورة من النظام الأساسي للشركة والتعديلات التي تمت عليه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،
ع هاشم كمال محمد

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

٢٠٢١/٨/٩

مهندس /

” هشام كمال محمد ”

تقرير من المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

- تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات .
- نظام الرقابة الداخلية وقواعد الضبط المعمول بها بالشركة مازال يحتاج إلى بذل مزيد من الجهد حتى يحقق الغرض منه .
- نظام التكاليف مازال يحتاج إلى تطوير ليفي بالغرض .
- لم تقم الشركة بتعديل النظام الأساسي وفقاً لمتطلبات القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .
- البيانات الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفق مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت فيها مثل

تلك البيانات بالدفاتر .

تحريراً في : ٢٠١٩/٩/١٩

مدير عام

نائب مدير إدارة

طارق أحمد خطاب

(محاسب / طارق أحمد خطاب)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

هالة محمد كمال

(محاسبة / هالة محمد كمال)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

ياسر حامد غريب

(محاسب / ياسر حامد غريب)

تعتمد ،،،،

وكيل أول الوزارة

مديرة الإدارة

سحر سعد الدين التونسي

(محاسبة / سحر سعد الدين التونسي)



وزارة الكهرباء والطاقة

الشركة القابضة لكهرباء مصر

شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء

النظام الأساسي

شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء



النظام الاساسى
لشركة المحطات المائية لانتاج الكهرباء
شركة مساهمه مصريه

« تمهيد »

- صدر القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر الى شركة مساهمة مصريه تسمى « الشركة القابضة لكهرباء مصر » وتضمن هذا القانون أن هذه الشركة مملوكة بالكامل للدولة وأنها تختص بذات الإختصاصات التى كانت محدهه لهيئة كهرباء مصر فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ الخاص بإنشاء الهيئة وماتلاه من تعديلات آخرها القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ ببعض الاحكام الخاصه بشركات توزيع الكهرباء ومحطات التوليد وشبكات النقل وبتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ .

- وبتاريخ ٢٠٠١/٣/١٧ وافقت الجمعية العامه غير العاديه للشركة القابضة لكهرباء مصر برئاسة وزير الكهرباء والطاقة على النظام الاساسى للشركة ، وصدر بذلك قرار وزير الكهرباء والطاقة رقم ١٣٨ لسنة ٢٠٠١ ونشر هذا النظام فى الوقائع المصريه فى العدد رقم ٨٤ (تابع) بتاريخ ٢٠٠١/٤/١٥ . وتضمن هذا النظام الاساسى فى ماده الخامسه منه أن للشركة فى سبيل تحقيق أغراضها إعادة هيكلة الشركة والشركات التابعه لها . وقد وافقت الجمعية العامه للشركة القابضة من حيث المبدأ فى ذات الجلسة المشار اليها على إعادة هيكلة الشركة والشركات التابعه لها وذلك بفصل نشاط الانتاج عن التوزيع فى الشركات التابعه لها وكذلك فصل نشاط شبكات الجهد العالى عن الشركات التابعه وضمه الى نشاط شبكات الجهد الفائق والتحكم لتكوين شركه للنقل والتحكم .

- وبتاريخ ٢٠٠١/٤/٢١ عرضت مذكره على مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر مرفقا بها دراسة جدوى إعادة هيكلة الشركة والشركات التابعه لها ، وحددت هذه الدراسه قواعد وأسس فصل أصول

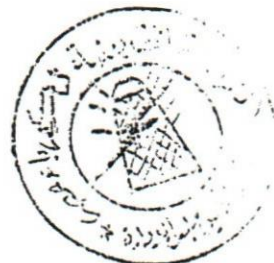


وخصوصاً أنشطته الإنتاج والنقل والتوزيع والمكونات الفنية والإدارية لكل شركة من الشركات التي سوف تنشأ نتيجة إعادة الهيكلة ، وتناولت هذه الدراسة كذلك آليات التعامل بين الأطراف الثلاثة (الإنتاج والنقل والتوزيع) بما يحقق التوازن المالي والاقتصادي لهذه الشركات . وتضمنت المذكرة المشار إليها فصل نشاط الإنتاج عن نشاط التوزيع في شركة كهرباء مصر العليا وتقسيم الشركة إلى شركتين إحداهما تختص بإنتاج الكهرباء من المحطات المائية والآخرى تختص بتوزيع الكهرباء ، كما تضمنت المذكرة فصل نشاط شبكات الجهد العالي من الشركة لضمه إلى شركة النقل والتحكم المقرر إنشاؤها . - وقد وافق مجلس الإدارة على ما إنتهت إليه المذكرة مع العرض على الجمعيات العامة غير العادية للشركات التابعة .

- وبتاريخ ٢٠٠١/٥/٥ وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة

كهرباء مصر العليا على :-

- ١- فصل نشاط شبكات الجهد العالي من الشركة تمهيدا لضمه إلى شركة النقل والتحكم المقرر إنشاؤها .
- ٢- فصل نشاط الإنتاج عن نشاط التوزيع بالشركة .
- ٣- اعتماد أسس وقواعد فصل أصول وخصوص كل من أنشطة الإنتاج والتوزيع والجهد العالي بالشركة .
- ٤- السير في إجراءات إنشاء شركتين إحداهما تختص بإنتاج الكهرباء من المحطات المائية والآخرى تختص بتوزيع الكهرباء ، مع مراعاة الآتي :-



أ- نقل كافة الحقوق والالتزامات الخاصة بنشاطى الانتاج والتوزيع الى

الشركتين المختصتين .

ب- إحتفاظ العاملين المنقولين الى هاتين الشركتين بأوضاعهم

الوظيفية ومرتباتهم وبدلاتهم وكافه المزايا النقدية والعينية التى

تقررت لهم قبل النقل .

٥- إستمرار الشركة بوضعها الحالى حتى ٢٠٠١/٦/٣٠ لحين الانتهاء من

الاجراءات الخاصة بإنشاء الشركات المشار اليها ، على أن تبدأ تلك

الشركات نشاطها إعتباراً من ٢٠٠١/٧/١ .

- وبتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠١ وافق مجلس ادارة الشركة القابضة لكهرباء

مصر على تقدير صافى أصول شركة المحطات المائية لانتاج الكهرباء على

أساس قيمه الدفترية فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ وذلك بعد مراجعتها من الجهاز

المركزى للمحاسبات (حيث انه غير وارد حالياً طرح أسهمها للبيع) ،

وحددت هذه القيمة بمبلغ مائتين وأربعة وستين مليوناً وسبعمائة وثلاثة

عشر ألف جنيه وهو مايمثل رأس مال الشركة المصدر .

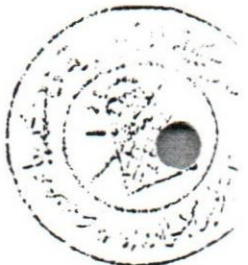
- وبتاريخ ٢٨ / ٦ / ٢٠٠١ إجتمعت الجمعية العامة غير العادية

لشركة المحطات المائية لانتاج الكهرباء وقررت الموافقه على النظام

الاساسى للشركة الآتى بيانه ، وكذلك الموافقه على تشكيل مجلس إدارة

الشركة .

- يعتبر هذا التمهيد جزءاً لايتجزأ من النظام الاساسى للشركة .



« الباب الأول »
فى تأسيس الشركة
مادة (١)

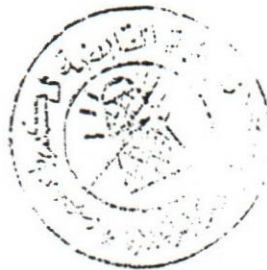
تأسست الشركة طبقاً لأحكام القوانين السارية فى جمهورية مصر العربية ، وهى إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر ويسرى عليها أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر الى شركة مساهمة مصرية .

مادة (٢)

إسم الشركة هو شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء شركة مساهمة مصرية تتمتع بالجنسية المصرية .

مادة (٣)

يكون المركز الرئيسى للشركة وموطنها القانونى فى مدينة أسوان ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات داخل نطاق إختصاصها الجغرافى .

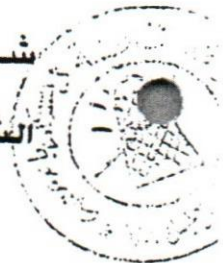


مادة (٤)

غرض الشركة هو :-

- ١- إنتاج الطاقة الكهربائية من المحطات المائية التابعة لها في جميع أنحاء الجمهورية .
- ٢- ادارة وتشغيل وصيانه المحطات المائية لانتاج الكهرباء التابعة لها ، وتنفيذ عمليات الاحلال والتجديد اللازمه لهذه المحطات ، مع الالتزام الكامل بتعليمات المركز القومي للتحكم في الشبكة الكهربائية الموحدة ، وعلى الاخص فيما يتعلق بتحميل وصيانه وحدات التوليد ، وبما يتفق مع مفتضيات التشغيل وذلك لضمان التشغيل الامثل من النواحي الفنية والاقتصادية ، وكذلك التنسيق مع وزارة الاشغال والموارد المائية في هذا الشأن .
- ٣- بيع الطاقة الكهربائية المنتجه من محطات التوليد التابعة لها الى الشركة المصرية لنقل الكهرباء ، وكذلك الى شركات توزيع الكهرباء بالنسبه للطاقة المرسله على الجهود المتوسطه .
- ٤- القيام بأعمال الدراسات والبحوث في مجال نشاط الشركة .
- ٥- القيام بأيه أعمال أو أنشطه أخرى مرتبطة أو مكمله لغرض الشركة ، بالاضافه الى ما تعهد به اليها الشركة القابضة لكهرباء مصر من أعمال تدخل في إختصاصها .
- ٦- القيام بما يعهد به الغير للشركه من أعمال تدخل في نشاطها بما يحقق عائد اقتصادي للشركة .

وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها تأسيس أو الاشتراك في تأسيس شركات يتصل نشاطها بأغراض الشركة أو المساهمه في رأس مال تلك الشركات سواء كان ذلك في الداخل أو الخارج .



وتلتزم الشركة في مباشرة نشاطها بالأحكام الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٩ لسنة ٢٠٠٠ بإعادة تنظيم جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك . وما يصدره هذا الجهاز من قرارات بإعتبار أن الشركة أحد أطراف مرفق الكهرباء المعنية في تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

مادة (٥)

المدة المحددة للشركة هي خمسون عاما تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ، ويجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية إطالة هذه المدة أو تقصيرها

« الباب الثاني »

في رأس مال الشركة

مادة (٦)

حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٢٦٤ ٧١٣ ٠٠٠ جنيه مصري (مائتين وأربعة وستين مليوناً وسبعمائة وثلاثة عشر ألف جنيه مصري) .

مادة (٧)

يتكون رأس مال الشركة من ٢ ٦٤٧ ١٣٠ سهم (مليونين وستمائة وسبعة وأربعين ألفاً ومائة وثلاثين سهم) قيمة كل سهم ١٠٠ جنيه (مائة جنيه مصري) ، وجميع أسهم الشركة إسمية مدفوعه بالكامل ومملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر .

مادة (٨)

تسرى بالنسبة لحالات وإجراءات زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه أحكام قانون سوق رأس مال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحتيهما التنفيذية .



« الباب الثالث »

في السندات والصكوك

مادة (٩)

يجوز للشركة بقرار من الجمعية العامة غير العادية أن تقرر إصدار سندات أو صكوك تمويل متنوعه لمواجهة الاحتياجات التمويلية للشركة أو لتمويل نشاط أو عملية بذاتها بشرط أداء رأس المال المصدر بالكامل وعلى الا تزيد قيمة هذه السندات والصكوك عن صافي أصول الشركة حسبما يحدده مراقب الحسابات وفقا لآخر ميزانية وافقت عليها الجمعية العامة للشركة .

ويتضمن قرار الجمعية العامة غير العادية قيمة السندات أو الصكوك وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم والعائد المحدد للسند أو الصك وأساس حسابه ، كما يجوز أن يتضمن القرار المذكور القيمة الاجمالية للسندات أو الصكوك ومالها من ضمانات وتأمينات مع تفويض مجلس إدارة الشركة في تحديد الشروط الأخرى المتعلقة بها .

ويجب إصدار تلك الأوراق خلال مدة أقصاها نهاية السنة المالية التالية لقرار الجمعية العامة غير العادية الخاص بإصدارها .



« الباب الرابع »

في إدارة الشركة

أولاً : الجمعية العامة

مادة (١٠)

يكون مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر هو الجمعية العامة للشركة ، كما يكون لرئيس مجلس إدارة الشركة القابضة صلاحيات وإختصاصات رئيس الجمعية العامة للشركة الواردة في القانون وفي هذا النظام ، ويحضر اجتماعات الجمعية العامة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة ومراقبو الحسابات دون أن يكون لهم صوت معدود .

مادة (١١)

مع مراعاة أحكام المادة (٢١٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنعقد الجمعية العامة العادية للشركة إذا إقتضت الضرورة ذلك بناء على دعوة من رئيسها في الزمان والمكان المحددين في الاخطار بالدعوة .

مادة (١٢)

مع مراعاة أحكام المادة (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تنعقد الجمعية العامة العادية السنوية للشركة خلال ثلثه أشهر على الاكثر من إنتهاء السنة الماليه للنظر في المسائل الآتية :-



- المصادقه على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة والنظر في إخلاء
مسئوليته عن الفتره المقدم عنها التقرير ويراعى أن يتضمن هذا التقرير البيانات
الوارده بالملحق رقم (١) لللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .
- ٢- تقرير مراقب الحسابات عن الميزانيه والحسابات الختاميه .
- ٣- المصادقه على الميزانيه والحسابات الختاميه .
- ٤- الموافقه على توزيع الارباح على المساهمين وأصحاب الحصص
- إن وجدت - وعلى العاملين .
- ٥- تعيين رئيس وأعضاء مجلس الادارة وكذلك عزلهم كلهم أو بعضهم اذا إقتضى
الامر ذلك .
- ٦- تحديد كافة المكافآت والبدلات والمزايا لرئيس وأعضاء مجلس الادارة وكذلك
تحديد الرواتب والمخصصات الماليه للعضو أو الاعضاء المنتدبين حسب
الاحوال .
- ٧- كل مايرى رئيس الجمعيه العامه للشركه أو مجلس الادارة أو الجهه الاداريه
المختصه أو مراقب الحسابات عرضه على الجمعيه وذلك في الاحوال المنصوص
عليها في القانون .

مادة (١٣)

تتعقد الجمعيه العامه العاديه للشركه قبل بداية السنه الماليه بثلاثه أشهر
على الأقل للنظر في الموازنه التخطيطيه للشركه .

مادة (١٤)

مع مراعاة أحكام الماده (٢٢٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ وماورد بهذا النظام تختص الجمعيه العامه غير العاديه للشركه بالنظر في

المسائل الاتيه :-



أولاً :- أي تعديل في النظام الاساسى للشركة وعلى الاخص زيادة أو خفض رأس المال المصدر ، أو إضافة غرض أو أغراض مكمله أو مرتبطه أو قريبه من الغرض الاصلى للشركة .

- ثانياً :- اعتماد إبرام إتفاقيات القروض والتمويل التى يقترحها مجلس الادارة .
- ثالثاً :- الموافقة على تأسيس أو الاشتراك فى تأسيس شركات يتصل نشاطها بأغراض الشركة أو المساهمه فى رأس مال تلك الشركات سواء كان ذلك فى الداخل أو الخارج وذلك بناء على إقتراح مجلس الادارة .
- رابعاً :- الموافقة على مباشرة الشركة لى نشاط خارج مصر .
- خامساً :- إطالة مدة الشركة أو تقصيرها أو حلها وتصفيتها قبل موعدها .
- سادساً :- إدماج الشركة فى شركة أخرى أو إدماج شركة أو شركات أخرى فيها
- سابعاً :- تقسيم الشركة أو إعادة هيكلتها .

مادة (١٥)

لا يكون إجتماع الجمعية العامه للشركة صحيحا إلا إذا حضره أغلبية الاعضاء ، فإذا لم يتكامل هذا النصاب وجب توجيه الدعوة لاجتماع ثان يعقد خلال ثلاثين يوماً على الاكثر من التاريخ المحدد للاجتماع الأول . ويجوز أن يتضمن خطاب الدعوة للاجتماع الاول موعد الاجتماع الثانى .

وفى جميع الاحوال يجب على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة حضور إجتماعات الجمعية ، وذلك بالنصاب المنصوص عليه فى المادة (١٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ودون أن يكون لهم صوت معدود .



مادة (١٦)

تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بالأغلبية المطلقة لعدد الاعضاء الحاضرين وتصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين إلا إذا تعلق الامر بزيادة رأس المال أو خفضه أو تغيير الغرض الاصلى للشركة أو إدماجها أو تقسيمها أو حلها قبل الميعاد وتصفيتها فيشترط لصحة القرارات الصادره فى تلك الحالات أن تكون بأغلبية ثلاثة أرباع عدد الاعضاء الحاضرين ، مع مراعاة ما تنص عليه المادة (٢٣٠) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

مادة (١٧)

لا يجوز للجمعية العامة المداولة فى غير المسائل المدرجه فى جدول الاعمال ، ومع ذلك يكون لها حق المداولة فى الوقائع الخطيرة التى تنكشف أثناء الاجتماع .

مادة (١٨)

مع مراعاة أحكام المادة (٢٠٩) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يحرر محضر إجتماع للجمعية العامة يتضمن إثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد، ويتضمن المحضر أيضا خلاصة وافيه لمناقشات الجمعية العامة والقرارات التى إتخذتها فى المسائل المعروضه عليها ، ويدون محضر إجتماع الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسه فى سجل خاص ، ويوقع على المحضر فى هذا السجل رئيس الجمعية وأمين السر وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .



ثانيا : مجلس الادارة

مادة (١٩)

يتولى إدارة الشركة مجلس ادارة مكون من عدد فردى من الاعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا يمثلون الشركة القابضة لكهرباء مصر يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم المالية وأية مزايا أخرى قرار من الجمعية العامة للشركة ، ويحدد هذا القرار رئيس المجلس كما يحدد عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد راتبه ومخصصاته المالية .

ويجوز بقرار من الجمعية العامة العادية ضم عضوين على الاكثر من ذوى الخبرة الى عضوية مجلس الادارة ويتقاضيان نفس المكافآت والمخصصات المالية المقررة لباقي أعضاء المجلس .

وقد وافقت الجمعية العامة غير العاديه للشركة فى جلستها التى عقدت بتاريخ ٢٨ / ٦ / ٢٠٠١ على تعيين أول مجلس إدارة للشركة من سبعة أعضاء على النحو التالى :-

رئيسا وعضوا منتدبا

- مهندس / عبدالعزيز عبدالعال موسى

عضوا

- مهندس / محمد الامير عثمان

عضوا

- أ. دكتور/ محمد عبداللطيف بدر

عضوا

- مهندس / محمد محمد عبدالمنعم

عضوا

- مهندس / مصطفى محمد ابراهيم الجنيدى

عضوا

- محاسب / سعيد عطيوى مصطفى عطيوى

عضوا عن العاملين

- السيد/ حسين عبدالله أحمد



مادة (٢٠)

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ، ويسرى ذلك على الأعضاء المشار اليهم في المادة السابقة ، ولايخل ذلك بحق الشخص المعنوي في استبدال من يمثله في مجلس الإدارة في أي وقت على أن يخطر الشركة بذلك كتابة ، ويتضمن الاخطار تحديد من يخلفه ، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية المجلس وفي جميع الاحوال تعرض هذه التعديلات على أول جمعية عامة تالية للنظر في إقرارها .

مادة (٢١)

في حاله خلو منصب عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة يحدد رئيس الجمعية العامه للشركة من يحل محله على أن يعرض الامر على الجمعية العامه للشركة في إجتماعها التالي مباشرة ويكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية المجلس .

مادة (٢٢)

في حاله غياب رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب يندب رئيس الجمعية العامه للشركة من يحل محله من بين أعضاء مجلس الإدارة وذلك بصفه مؤقتة أثناء فترة الغياب .

مادة (٢٣)

يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضاء لجنة أو أكثر يعهد اليها بصفه مؤقتة ببعض إختصاصاته كما يجوز له أن يعهد الى رئيس مجلس الإدارة أو أحد المديرين بصفه مؤقتة ببعض إختصاصاته ، وللمجلس أن يفوض أحد أعضاء أو أحد المديرين في إختصاص أو مهمة محددة .



مادة (٢٤)

يعقد مجلس الإدارة جلساته في المركز الرئيسي للشركة كلما دعت المصلحة الى إنعقاده ، وذلك بدعوه من رئيس المجلس ، ويجب أن يجتمع المجلس مره كل شهر على الأقل .
ويجوز أن يجتمع مجلس الإدارة خارج المركز الرئيسي للشركة ، ويكون ذلك داخل البلاد ، ولا يكون إجتماع المجلس في هذه الحالة صحيحا إلا إذا حضره جميع الاعضاء .

مادة (٢٥)

لايتوافر النصاب القانوني لصحة إجتماع مجلس الإدارة إلا إذا حضره أغلبيه الاعضاء بمن فيهم الرئيس ، ويجب على أعضاء المجلس ومن يدعون لحضور جلساته المحافظة على سرية البيانات والمعلومات التي تعرض على المجلس .

مادة (٢٦)

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية عدد أصوات الاعضاء الحاضرين في الاجتماع . وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة (٢٧)

مع مراعاة أحكام المواد من (٩٦) الى (١٠١) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لمجلس الإدارة كافة السلطات في إدارة الشركة والقيام بجميع الاعمال اللازمه لتحقيق غرضها وذلك فيما عدا ما استثني بنص خاص في القانون أو في هذا النظام من أعمال أو تصرفات تدخل في إختصاصات الجمعية العامه ، وله على الاخص ما يأتي :-

- ١- اقرار الهيكل التنظيمي للشركة .
- ٢- وضع لوائح الشركة الداخلية ، وبالنسبه للائحة نظام العاملين ولائحة المشتريات فإنه يتعين عرضهما على مجلس ادارة الشركة للتباضة



لكهرباء مصر للنظر في موافقه عليهما على أن تصدر كل منهما بقرار من

رئيس الجمعية العامة للشركة .

٣- إقرار مشروع الموازنه التخطيطيه للشركه ومشروع الميزانيه والحسابات

الختاميه .

٤- إقتراح إبرام إتفاقيات القروض والتمويل وعقود الرهن ، على أن يعتمد قرار

المجلس في هذا الشأن من الجمعيه العامه غير العاديه للشركه .

٥- إقتراح تأسيس أو الاشتراك في تأسيس شركات يتصل نشاطها بأغراض

الشركه أو المساهمة في رأس مال تلك الشركات سواء كان ذلك في الداخل أو

الخارج ، على أن يعتمد قرار المجلس في هذا الشأن من الجمعيه العامه غير

العادية للشركه .

٦- وضع نظام للرقابه ومعدلات الاداء طبقا للمعايير الفنية والمالية والاقتصادية .

٧- النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالشركه ومركزها

المالى .

٨- قبول الهبات والتبرعات والمنح التي تقدم للشركه ولا تتعارض مع أغراضها .

ويضع المجلس لائحة خاصه بتنظيم أعماله واجتماعاته .



مادة (٢٨)

يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير،
كما يمثلها لدى البنوك وهيئات التمويل المحليه والاجنبيه في التوقيع نيابه
عن الشركة على إتفاقيات التمويل والقروض وعقود الرهن التي تعقدتها مع
تلك الجهات بعد إعتمادها من الجمعية العامة غير العادية للشركة .

مادة (٢٩)

يملك حق التوقيع عن الشركة على أفراد رئيس مجلس الادارة أو عضو
أو أعضاء مجلس الادارة المنتدبين كل في حدود اختصاصه ، كما يملك ذلك
أي عضو آخر يفوضه المجلس لمهمة محددة .
ولمجلس الادارة أن يحدد مديرا أو عدة مديرين أو وكلاء مفوضين
ويخولهم حق التوقيع نيابه عن الشركة منفردين أو مجتمعين في مهام
محدده .



ثالثا : إشتراك العاملين فى الإدارة

مادة (٣٠)

يمثل العاملين بالشركة فى مجلس الإدارة عضو يختاره مجلس إدارة النقابة العامه المختصه بإتحاد نقابات عمال مصر ، ويراعى فى هذا العضو توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة (٢٥١) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ .

الباب الخامس

مراقبو حسابات الشركة

مادة (٣١)

يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبه حسابات الشركه وبيباشر اختصاصاته فى هذا الشأن طبقا لقانون إنشائه الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ . ويحضر مراقبو الحسابات إجتماعات الجمعية العامه دون أن يكون لهم صوت معدود .

الباب السادس

السنة المالية للشركة

والحسابات الختاميه وتوزيع الارباح

مادة (٣٢)

تبدأ السنة المالية للشركة فى الأول من شهر يوليو من كل عام وتنتهى فى الثلاثين من شهر يونيو التالى له .
ويتم إعداد قوائم ماليه عن السنه الماليه طبقا للنظام المحاسبى الموحد ومعايير المحاسبه المصريه الساريه ، وماهو منصوص عليه فى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .



ويجوز إعداد قوائم ماله دورية عن مدة ثلاثة شهور أو ستة أشهر حسب

ما يقرره مجلس الإدارة .

مادة (٣٣)

يحدد مجلس إدارة الشركة بالاتفاق مع الشركة القابضة لكهرباء مصر قيمة المقابل السنوي الذي يتعين أدائه للشركة القابضة نظير الاشراف والرقابة والتخطيط العام والتنسيق بين الشركة وباقي الشركات التابعة التي ترتبط أنشطتها بنشاط الشركة .

مادة (٣٤)

على مجلس إدارة الشركة اعداد ميزانية الشركة وحساباتها الختامية عن كل سنة ماله ، وذلك خلال شهرين على الاكثر من انتهاء السنة الماله وتوضع هذه الوثائق تحت تصرف مراقبي الحسابات في اليوم التالي لانتهاء تلك المدة على الاكثر .

وعلى مجلس الإدارة أن يعد كذلك تقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة الماله وعن مركزها المالي في ختام السنة الماله ذاتها .
ويتعين أن تشتمل الميزانية والتقارير على جميع البيانات المنصوص عليها في القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .
وتعرض الميزانية وتقرير النشاط على الجمعية العامة العادية للشركة في المواعيد المقررة .

مادة (٣٥)

توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :-
١- يبدأ بقطاع مبلغ يوازي ٥% (خمسة في المائة) على الأقل من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا



- متى بلغ مجموع ذلك الاحتياطي قدرا يوازي نصف رأس مال الشركة المصدر ،
ومتى نقص الاحتياطي عن هذا القدر تعين العوده الى الاقتطاع .
- ٢- يكون للعاملين بالشركة نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها نقدا بما لا يقل
عن ١٠% (عشرة في المائة) من هذه الارباح وعلى ألا يزيد هذا النصيب عن
مجموع الاجور الاساسيه السنويه للعاملين .
- ٣- يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصه أولى من الارباح قدرها ٥% (خمسه في
المائة) على الاقل من رأس المال المدفوع لتوزيعها على المساهمين
والعاملين .
- ٤- يخصص بعد ماتقدم نسبه لا تزيد على ٥% (خمسة في المائة) كمكافأة
مجلس الادارة ، وفي الحدود التي تقرها الجمعيه العامه للشركة .
- ٥- يوزع ما يتبقى من الارباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين - في الحدود
والنسب المشار اليها في هذه المادة - كحصه إضافيه في الارباح او يرحل
كله أو جزء منه الى السنه الماليه التاليه أو يتم تكوين احتياطات أخرى به
أو بجزء منه وذلك كله حسب ماتقرره الجمعيه العامه .
- ومع مراعاة أحكام المادة (٣٩) والماده (٤٠) من قانون شركات المساهمه
الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدلتين بالقانون رقم ٣ لسنة
١٩٩٨ . والماده السادسه من قرار وزير الاقتصاد رقم ٧٥ لسنة ١٩٩٨ بتنفيذ
بعض أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار اليه ، يجوز توزيع أرباح عن
مدة تقل عن سنه بناء على القوائم الماليه الدوريه المشار اليها في الفقرة
الاخيره من المادة (٣٢) من هذا النظام وذلك بناء على تقرير من مجلس الادارة
مرفق به تقرير مراقب الحسابات بمراجعته هذه القوائم ، يعرض على
الجمعيه العامه العاديه للشركه قبل مضي ثلاثه أشهر على إنتهاء المده
التي أعدت عنها هذه القوائم .



مادة (٣٦)

يتم استخدام الاحتياطات بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة
بناء على إقتراح مجلس الادارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة (٣٧)

تدفع الأرباح الى المساهمين فى المكان والمواعيد التى يحددها
مجلس الادارة بشرط ألا يجاوز الميعاد شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة
بتوزيع الأرباح .

« الباب السابع »

فى حل الشركة وتصفيتها

مادة (٣٨)

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال وجب أن يعد مجلس الادارة
تقريراً للعرض على الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر فى حل
الشركة أو إستمرارها ، ويجب أن يتضمن هذا التقرير الاسباب التفصيلية
التي بنى عليها .

مادة (٣٩)

إذا ما تقرر حل الشركة ، تعين الجمعية العامة مصفياً أو أكثر
لمباشرة إجراءات تصفية الشركة ، وتحدد الجمعية أتعاب المصفين .
وفى حاله صدور حكم قضائى بحل الشركة أو بطلانها يكون تعيين
المصفى وتحديد أتعابه وكيفية مباشرته لمهامه من إختصاص المحكمة .
وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين ، أما سلطه الجمعية
العامة للشركة فتبقى قائمة طوال فترة التصفية الى أن تنتهى إجراءات
التصفية ويتم إخلاء طرف المصفين .



« الباب الثامن »

أحكام ختاميه

مادة (٤٠)

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى
المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الادارة بسبب الاخطاء التي تقع
منهم في تنفيذ مهمتهم .
وإذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العامة
للشركة بتقرير من مجلس الادارة أو مراقب الحسابات ، فإن دعوى المسئولية
في هذه الحالة تسقط بمضى سنه من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة
بالمصادقه على تقرير مجلس الادارة أو مراقب الحسابات ، ومع ذلك إذا كان
الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الادارة يشكل جنابة أو جنحه فلا
تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى العموميه .

مادة (٤١)

تسرى على الشركة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم
٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحتيهما التنفيذية وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص
في هذا النظام وبما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠
بتحويل هيئة كهرباء مصر الى شركة مساهمه .

مادة (٤٢)

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون



الشركة القابضة لكهرباء مصر

المستشار القانوني

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء
غبة طيبة .. وبعد ...

نتشرف بأن أرسل لسيادتكم صورة قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة

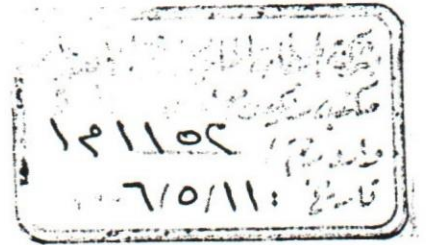
المحطات المائية لإنتاج الكهرباء المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٠ بعد توقيعه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ...

" المستشار القانوني "

أمين سر الجمعية

معتز كامل مرسر (



م. م. م.
م. م. م.
م. م. م.
م. م. م.
م. م. م.
م. م. م.

قرار الجمعية العامة غير العادية ،
لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء ،
المنعقدة بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠٠٦

| رقم المذكرة | الموضوع | القرار |
|----------------|---|--|
| ١ | بشأن إقرار تعديل المادة الرابعة من الأنظمة الأساسية لبعض شركات توزيع الكهرباء وشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء . | وافقت الجمعية العامة غير العادية على أن يستبدل بعبارة الفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام الأساسي لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء العبارة الآتية :- « إدارة وتشغيل وصيانة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء التابعة لها المربوطة بالشبكة بقدرة مركبة أكبر من خمسة ميغاوات للوحدة الواحدة وتنفيذ عمليات الإحلال والتجديد اللازمة لهذه المحطات ، مع الإلتزام الكامل بتعليمات المركز القومي للتحكم في الشبكة الكهربائية الموحدة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بتحميل وصيانة وحدات التوليد ، وبما يتفق مع مقتضيات التشغيل وذلك لضمان التشغيل الأمثل من النواحي الفنية والإقتصادية . وكذلك التنسيق مع وزارة الأشغال والموارد المائية في هذا الشأن . |

« أمين سر الجمعية »

(مستشار / معتز كامل مرسى)

« جامعي الاصوات »
محمد عبدالعال عبدالقادر
هممطنى محمد نسا هين

« وكيل أول الوزارة »

بالجهاز المركزي للمحاسبات
مدير إدارة مراقبة حساسيات الكهرباء
كردى هريسا الرسي
(محاسبة / هدى مرسى أبو تينيف)

« رئيس الجمعية العامة »

(دكتور مهندس / محمد محمد عوض)

رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة لكهرباء مصر

الشركة القابضة لكهرباء مصر
المستشار القانوني

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
لشركة المحطات لماثيه لانتاج الكهرباء
تحية طيبة ... وبعد ...

أتشرف بأن أرسل لسيادتكم أصل قرارات الجمعية العامة غير العادية الخاصة

بالشركة رئاسة سيادتكم والتي عقدت بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٩

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

"المستشار القانوني"

أمين سر الجمعية

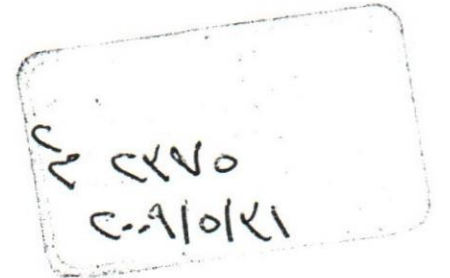
(معتنز كامل مرسى)

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب

معتنز كامل مرسى



" قرارات الجمعية العامة غير العادية "


لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء

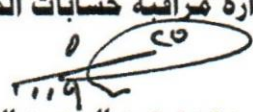
المنعقدة بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠٠٩


| م | الموضوع | القرار | |
|---|--|--|--|
| ١ | بشأن زيادة رأس المال المصدر للشركة ومايستتبعه من تعديل المواد (٦ ، ٧) من النظام الأساسي للشركة . | وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء على اعتماد الآتى :- ١- زيادة رأسمال الشركة بمبلغ ٢٨٤٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة المديونية المستحقة عليها للشركة القابضة لكهرباء مصر عن حصتها فى أرباح الشركة ليصبح رأس مال الشركة ٣٦٢٢٧٠٠٠٠٠ جنيه . ٢- تعديل المواد (٦ ، ٧) من النظام الأساسي للشركة فيما يختص بتعديل رأس المال المصدر للشركة وذلك على النحو التالى :- | |
| | المادة | قبل التعديل | بعد التعديل |
| ٦ | - حدد رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٣٢٤٣٦٩٤٠٠ جنيه مصرى (ثلاثمائة وأربعة وعشرون مليون وثلاثمائة وتسعة وستون ألف وأربعمائة جنيه مصرى . | - حدد رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٣٢٤٣٦٩٤٠٠ جنيه مصرى (ثلاثمائة وأربعة وعشرون مليون وثلاثمائة وتسعة وستون ألف وأربعمائة جنيه مصرى . | - حدد رأس المال المصدر للشركة بمبلغ ٣٦٢٢٧٠٠٠٠٠ جنيه مصرى " ثلاثمائة وإثنان وستون مليون وسبعمائة وسبعون ألف جنيه مصرى " |

| القرار | | الموضوع | م |
|---|--|---------|---|
| بعد التعديل | قبل التعديل | المادة | |
| - يتكون رأس مال الشركة من ٣٦٢٧٧٠٠ سهما " ثلاثه مليون وستمائة وسبعة وعشرون الف وسبعمائه سهما " قيمة كل سهم ١٠٠ جنيه مائة جنيه مصري وجميع أسهم الشركة اسمية مدفوعة بالكامل ومملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر . | - يتكون رأس مال الشركة من ٢٢٤٣٦٩٤ سهما " ثلاثه مليون ومائتان وثلاثة وأربعون ألف وستمائه وأربعة وتسعون سهما " قيمة كل سهم ١٠٠ جنيه مائة جنيه مصري وجميع أسهم الشركة اسمية مدفوعة بالكامل ومملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر . | ٧ | |
| ٣- يتم إجراء التعديل اللازم على المادتين (٦ ، ٧) من النظام الأساسي للشركة . | | | |

" جامعى الاصوات "
محمد عبدالعال عبدالقادر
محمد أحمد حسن عسكر

" أمين سر الجمعية "

(مستشار / معترف كامل مرسى)

" وكيل أول الوزارة "
بالجهاز المركزى للمحاسبات
مدير ادارة مراقبة حسابات الكهرباء

(محاسب / محمد عبد الرحمن السلامونى)

" رئيس الجمعية العامة "

(دكتور مهندس / محمد محمد عوض)
رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لكهرباء مصر



قرار

الجمعية العامة العادية
لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء

رقم (٩٢٢) لسنة ٢٠١٢

صادر بتاريخ ٩ / ٩ / ٢٠١٢

رئيسي الجمعية العامة لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء :-

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية ، بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ،
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال ،
وعلى القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر إلى شركة مساهمة مصرية،
وعلى النظام الأساسي لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء ،
وعلى موافقة الجمعية العامة العادية لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء بجلستها
المنعقدة بتاريخ ٢٣ / ٩ / ٢٠١٢

قرر

يشكل مجلس إدارة شركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء لمدة ثلاث سنوات علسي
مادة ٩ :
النحو التالي :

| | |
|----------------------|---|
| رئيسا وعضوا منتدبا | - م/ عبد النبي عبد الخفي عبد النبي مدير |
| عضوا | - م/ نجيب عدلى عبد الملك رزق |
| عضوا | - أ.د/ عبد الله أحمد ابراهيم |
| عضوا | - م/ محمد أسامة سليمان سليم |
| عضوا | - م/ علاء الدين عبد العزيز علاء الدين |
| عضوا | - محاسب / جمال الدين عبد الله على |
| عضوا ممثلين العاملين | - السيد / حسن رزق خليل |



١٤٣٥
١٤٣٦

قرار
رئيس الجمهورية العامة
لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء
رقم (٢٨٠) لسنة ٢٠١٥
تصدر بتاريخ ٢٨ ٩ ٢٠١٥

رئيسي الجمهورية العامة لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء -
بعد الإطلاع على القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات
المسؤولية المحدودة
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال
وعلى القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر إلى شركة مساهمة مصرية
وعلى النظام الأساسي لشركة القابضة لكهرباء مصر

١٤٣٥
١٤٣٦

وعلى النظام الأساسي لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء

مصر

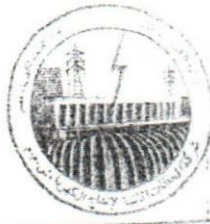
المادة ١ : ويشكلت هيئة إدارية لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء من ثلاثة أعضاء على النحو التالي :

- | | |
|--|---------------|
| ١- مهندس / محمد عمرو موفى الكروم أحمد حسن | رئيساً وعضواً |
| ٢- مهندس / محمد ميخائيل جرجس | عضواً |
| ٣- أ. دكتور / عبد الله أحمد إبراهيم | عضواً |
| ٤- مهندس / محمد سلامة مصطفى عثمان | عضواً |
| ٥- مهندسة / جمال الدين عبد الله إبراهيم | عضواً |
| ٦- مهندس / علاء الدين عبد العزيز عبد الدين | عضواً |
| ٧- المهندس / رزق خليل | عضواً |

عضواً ممثلاً عن العاملين

الحركة المصرية للإصلاح الإداري
مصر - القاهرة - ٢٠٢٠
رقم الهاتف : ٢٢٦١٦٤٨٧ (٢٠٢) - ٢٢٦١٦٤٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٢٢٦١٦٥١٢ (٢٠٢) - ٢٢٦١٢٢٣٩ (٢٠٢)
P. Code : 11517
www.ceh.com.eg
www.chairman.ceh.com.eg





| المادة " ١٩ " من لائحة النظام الأساسي | المادة " ١٩ " من لائحة النظام الأساسي |
|---|---|
| بعد التعديل | قبل التعديل |
| يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً يمثلون الشركة القابضة لكهرباء مصر يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم المالية وأية مزايا أخرى قرار من الجمعية العامة للشركة - ويحدد هذا القرار رئيس المجلس كما يحدد عضواً منتدباً أو أكثر ويحدد راتبه ومخصصاته المالية ويجوز بقرار من الجمعية العامة العادية ضم عضوين على الأكثر من نوى الخبرة إلى عضوية مجلس الإدارة ويتقاضيان نفس المكافآت والمخصصات المالية المقررة لباقي أعضاء المجلس - وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة في جلساتها التي عقدت بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ على تعيين أول مجلس إدارة للشركة من سبعة أعضاء على النحو التالي :- مهندس / عبد العزيز عبد العال موسى - رئيساً وعضواً منتدباً مهندس / محمد الأمير عثمان - عضواً أ. دكتور / محمد عبد اللطيف بدر - عضواً مهندس / محمد محمد عبد النعم - عضواً مهندس / مصطفى محمد إبراهيم الجنيدى - عضواً محاسب / سعيد عطوي مصطفى عطوي - عضواً السيد / حسين عبد الله أحمد عضواً عن العاملين | يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد " فردي " من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد على خمسة عشر عضواً يمثلون الشركة القابضة لكهرباء مصر يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم ومخصصاتهم المالية وأية مزايا أخرى قرار من الجمعية العامة للشركة - ويحدد هذا القرار رئيس المجلس كما يحدد عضواً منتدباً أو أكثر ويحدد راتبه ومخصصاته المالية ويجوز بقرار من الجمعية العامة العادية ضم عضوين على الأكثر من نوى الخبرة إلى عضوية مجلس الإدارة ويتقاضيان نفس المكافآت والمخصصات المالية المقررة لباقي أعضاء المجلس - وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة في جلساتها التي عقدت بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ على تعيين أول مجلس إدارة للشركة من سبعة أعضاء على النحو التالي :- مهندس / عبد العزيز عبد العال موسى - رئيساً وعضواً منتدباً مهندس / محمد الأمير عثمان - عضواً أ. دكتور / محمد عبد اللطيف بدر - عضواً مهندس / محمد محمد عبد النعم - عضواً مهندس / مصطفى محمد إبراهيم الجنيدى - عضواً محاسب / سعيد عطوي مصطفى عطوي - عضواً السيد / حسين عبد الله أحمد عضواً عن العاملين |

المطلوب :-

- وبناءً على ما تقدم - فإن الأمر معروض على الجمعية العامة غير العادية للموافقة على تعديل المادة " ١٩ " من لائحة النظام الأساسي للشركة على النحو المشار إليه بعاله إعمالاً للمادة " ١٤ " من لائحة النظام الأساسي والتي تقضى بإختصاص الجمعية العامة غير العادية بالنظر في أي تعديل في النظام الأساسي للشركة .

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

عبد النبي عبد الغنى عبد النبي

 *** TX Result Report ***

Sending is complete.

| | |
|------------|----------------|
| Job Number | 3149 |
| Address | 0222616310 |
| Name | |
| Start Time | 01/08 01:56 PM |
| Duration | 03'28 |
| Sheets | 32 |
| Result | OK |

Ministry of Electricity & Renewable Energy
 Egyptian Electricity Holding Company
 Hydro Plants Generation Company



وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
 الشركة القابضة لكهرباء مصر
 شركة المحطات المائية لإنتاج
 رئيس مجلس الإدارة

السيد المستشار/ المستشار القانوني

للشركة القابضة لكهرباء مصر

تحية طيبة ... وبعد ،،،

ايماءا الى كتاب سيادتكم بتاريخ ٢٠٢١/٦/٢١ والوارد لنا بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٦ والخاص بموافاتكم بصورة من تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الملحوظة الخاصة بشأن عدم قيام الشركة بتعديل النظام الأساسي (وفقاً للقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات التوصية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) وكذلك صورة من النظام الأساسي لشركة المحطات المائية لإنتاج الكهرباء .

مرفق لسيادتكم صورة من الملحوظة الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بهذا الخصوص وكذا صورة من النظام الأساسي للشركة والتعديلات التي تمت عليه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،
 محمد جمال الدين كمال

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

مهندس /
 ٥٠٢١/٨١١

" هشام كمال محمد "